بأسعار عالية.

ثالثاً ــ وفر المدخول النقدي المتزايد للفلاحين شروطاً أفضل في مجال المفاوضة مع السماسرة والتجار.

رابعاً ــ أعطى تزايد معدل الإنتاجية قوة أكبر للمحاصيل في مفاوضته مع مالك الأرض.

خامساً ــ أدى «التفتاف» الى اعادة تنظيم عملية العمل الزراعي، في مجال اعفاء المزارعين من الأعمال الجسدية، وزيادة كثافة العمل الزراعي، وازدياد الطلب على العمل المأجور الموسمي، وازدياد الاعتماد على الآلة الزراعية في معظم المهام.

سادساً ــ أدى الى اعتماد الفلاح بالأساس على التكنولوجية الاسرائيلية، وبالتالي خضوعه لارتفاع أسعار البذور المحسّنة والآلات والمبيدات، الخ.. مما يعرضه لاعباء مالية جديدة.

سابعاً ــ تؤدي عملية مراكمة رأس المال الى ظهور انقسامات طبقية جديدة، فهي عملية غير متساوية، وتؤثر على الفلاحين المتوسطين تأثيراً مختلفاً عن تأثيرها على فلاحي الملكيات الصغيرة، وعلى المحاصصين وعلى المالكين ــ المزارعين. وهذا يقودنا الى توقع تغيرات اجتماعية واسعة.

ويفصل الدكتور تماري هذه النتائج، خاصة فيما يتعلق بالانتاجية، والمداخيل، واختلاف الدورة الزراعية، وشبكة التسويق. وعن الأخيرة، يحدد أنه أصبحت هناك أربعة مجالات رئيسية للتسويق: الأول، البيع لتجار الجملة والسماسرة (وقد تحدثنا عنها سابقاً)؛ الثاني، التصدير الى الأردن، ويستعرض هنا الصعوبات التي تواجه مزارعي الزبيبات من أجل استحضار «شهادات المنشأ» من ممثلي الأردن في الضفة الغربية، هذا بالاضافة الى اتخاذ الأردن اجراءات متعددة منها منع استيراد الناتج الفلسطيني الى السوق الأردني، الا بعد نزول الانتاج الأردني الى السوق وانخفاض أسعار المنتوجات الزراعية مما عرض الانتاج الفلسطيني لضربات متكررة على هذا الصعيد؛ الثالث، ضمان المحصول، وقد انتشر هذا الشكل بعد ادخال الأسلوب الحديث للري، ويستمد ضرورته من وجود عدد من المزارعين المحتاجين الى السيولة النقدية لدفع أجور العمال وغيرها من الاحتياجات قبل انتهاء الموسم الزراعي، ويقوم بعملية الضمان، تجار الجملة من نابلس على الأغلب؛ الرابع، البيع المباشر للجمهور، ويقوم بهذه العملية النساء والأطفال الذين يجلسون الى جانبي الطريق المار بالزبيبات ويبيعون المحصول للسيارات المارة في الطريق.

ويلخص الأستاذ تماري نتائج البحث باستعراض العوامل التي كانت تهدد الزراعة في منطقة الزبيبات وتؤثر في انتقال عدد كبير من الفلاحين الى العمل المأجور، وصولاً الى ادخال التكنيك الحديث وما أنتجه من تأثيرات مختلفة على زيادة الانتاجية والمدخول وتقسيم العمل، الخ.. مما رسخ من علاقة الفلاح بالأرض، ودفع مركزه الى الأمام بعلاقته بالسمسار والتاجر ومالك الأرض، وان لم تتغير هذه العلاقة بشكل بنيوي وجذري.

لا شك في أن هذه الدراسة تضيف عمقاً تحليلياً جديداً في مجال دراسة التغيرات الاقتصادية ــ الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني بعد الاحتلال. وتبرز أهميتها، بشكل خاص، في كونها دراسة تحليلية ميدانية شاملة لمجتمع فلاحي محدّد. فهي تطبيق خلّاق لمفاهيم نظرية طالما تم تناولها بمعزل عن الوقائع الحية الميدانية، وهي بذلك تضيف الجوانب الخاصة التي تميز تطور المجتمع الفلسطيني في ظل الهجمة الاستيطانية الاسرائيلية في الأراضي المحتلة.

واذا كان الوصول الى الشكل الخاص لتطور المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال، يحتاج الى عدد كبير من الدراسات الميدانية والنظرية متعددة الجوانب، فلا شك في أن هذه الدراسة هي نقطة انطلاق أساسية، واحدى أهم البدايات على هذا الطريق.

سمير عثمان